● أخبار قصيرة

إيران تقترب من الاكتفاء الذاتي في إنتاج الشعير

أعلن المدير العام لمكتب شؤون الحبوب والسلع الأساسية في وزارة الجهاد الزراعي عن انخفاض واردات الشعير بنحو ٤٠٪ مع زيادة الإنتاج المحلي بمقدار مليون و ٥٠٠ ألف طن، وقال: إن هذا الانخفاض في الواردات يمكن أن يؤدي إلى توفير نحو ٤٢٠ مليون دولار من النقد الأجنبي. وأضاف فرامك عزيزكريمي: أن نحو ٣ ملايين و ٨٠٠ ألف طن من الشعير استوردت إلى البلاد العام الماضي؛ لكن مع ارتفاع الإنتاج المحلي في العام الجاري يمكن أن تنخفض كمية الواردات المطلوبة إلى نحو مليونين و ٣٠٠ ألف طن، موضحاً: أن القيمة بالعملات الأجنبية للزيادة البالغة مليوناً و ٥٠٠ ألف طن في إنتاج الشعير تُقدّر بنحو ٤٢٠ مليون دولار، مضيفاً: أن هذا الحجم من الإنتاج المحلي يقلل الحاجة إلى استيراد الكمية نفسها من المنتج، ويوفر للبلاد مبلغاً مماثلاً من النقد الأجنبي.

نمو حركة نقل البضائع على الطرق الإيرانية

قال المدير العام لمكتب نقل البضائع في منظمة الطرق والنقل البري: إنه خلال الأشهر الخمسة المنقضية من العام الجاري، تم نقل ٢٣٧ مليوناً و ٨٠٠ ألف طن من مختلف أنواع البضائع بواسطة أسطول النقل العام عبر شبكة الطرق في البلاد، بزيادة تقارب ٣ ملايين طن مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي. وأوضح مهرداد حمداللهي: أن عمليات نقل البضائع عبر شبكة الطرق نُفذت من خلال إصدار ١٥ مليوناً و ٢٠٠ ألف بوليصة شحن لرحلات أسطول النقل، مشيراً إلى نقل وشحن ١٠ ملايين و ٢٠٠ ألف طن من مختلف أنواع السلع الأساسية من موانئ البلاد، مضيفاً: أنه خلال هذه الفترة تم نقل ٤٧ مليوناً و ٨٠٠ ألف طن من المنتجات الزراعية والحيوانية والغذائية عبر شبكة الطرق في البلاد.

بورصة طهران توسّع شراكاتها لإنشاء مراكز مالية

أعلن المدير التنفيذي لبورصة طهران استعداد الشركة للمشاركة مع المؤسسات المالية في إنشاء وإطلاق مراكز مالية في البلاد، وقال: إن إنشاء مثل هذه المراكز بمشاركة المؤسسات المالية يمكن أن يسهم في تطوير ثقافة الاستثمار، ورفع مستوى الوعي المالي، وتوسيع معرفة الأسر بمفاهيم سوق رأس المال. وأضاف محمود كودرزي: إن إحدى الاستراتيجيات التي نتابعها في بورصة طهران هي إنشاء المراكز المالية الإيرانية، ونعتقد أن تحقيق هذا الهدف بمشاركة المؤسسات المالية في سوق رأس المال يمكن أن يحقق نجاحاً أكبر. وتابع: أن إنشاء مثل هذه المراكز يمكن أن يسهم، إلى جانب تطوير الخدمات المالية، في رفع مستوى الوعي المالي وتعريف مختلف الأجيال بالمفاهيم الاقتصادية والاستثمارية، وبالتالي يؤدي إلى تطوير ثقافة الاستثمار في البلاد.

أدوات مصرفية جديدة لتمويل المشاريع السياحية؛

إطلاق أول منظومة إيرانية لإصدار بطاقات السياحة بـ«الريال» والعملات الأجنبية

الوفاق/ أكد وزير التعاون والعمل والرفاه الاجتماعي، أن صناعة السياحة تؤدي إلى مكافحة الفقر وتطوير فرص العمل، وقال: إنه ينبغي في إيران أيضاً الاستفادة من الإمكانات السياحية في مسار التنمية الاقتصادية واستقطاب الموارد.

وقال أحمد ميدري، أمس الأربعاء، خلال مراسم الكشف عن منظومة الإصدار الفوري لبطاقات الائتمان السياحية بالريال والعملات الأجنبية: إن إيران الإسلامية تتمتع بتاريخ يمتد لآلاف السنين وإمكانات سياحية قيّمة، إلا أننا لم نتمكن حتى الآن، بسبب عدم توفر البنية التحتية المالية المناسبة، من الاستفادة من هذه الإمكانات في سبيل استقطاب السياح الأجانب.

وأضاف: إن منظومة «پي‌ول» التي كشف عنها بنك رفاه للعمال، توفر البنية التحتية المذكورة، ويمكن أن تشكل أرضية مناسبة لتطوير صناعة السياحة في البلاد.

وأوضح ميدري: وفقاً للدراسات التي أجريت، تمكنت الدول التي اتجهت بعد الحرب العالمية الثانية نحو تطوير صناعة السياحة من الخروج من الركود الاقتصادي وإصلاح هيكلها المالي، مشيراً إلى دور صناعة السياحة في زيادة دخل الأسر، وقال: إن فهمنا في وزارة التعاون والعمل والرفاه الاجتماعي هو أن السياحة تسهم في مكافحة الفقر وتطوير فرص العمل. وبناءً على ذلك، من الضروري أن يوسع بنك رفاه، بصفته مصرفاً معروفاً وموثوقاً، إجراءاته لدعم هذه الصناعة.

تخصيص ٦ آلاف مليار تومان لتطوير البنية التحتية السياحية

من جانبه، قال المدير التنفيذي لبنك رفاه للعمال، خلال هذه المراسم: تم تخصيص ٦ آلاف مليار تومان من الاعتمادات لدعم البنية التحتية السياحية، كما تم تخصيص ألف مليار تومان من موارد صندوق التنمية الوطني وألفي مليار تومان من موارد البنك لهذا الغرض، حتى نتمكن من ضخ التسهيلات في الفنادق والمراكز السياحية، من خلال تقديمها بأسعار مدعومة ومناسبة. وأضاف: يهدف هذا الإجراء إلى منع توقف مشاريع الإقامة ودعم الأعمال التي تنشط ضمن هذه السلسلة.

وأشار إسماعيل لله‌كاني إلى أن صناعة السياحة يمكن أن تكون بديلاً مناسباً للإيرادات النفطية، مؤكداً الدور الاستراتيجي للمصرفية الإسلامية في دعم هذا القطاع، وقال: من بين الأدوات الفاعلة للمصرفية الإسلامية يمكن الإشارة إلى إصدار شهادات الإيداع الخاصة، التي أثبتت فاعلية كبيرة في تمويل القطاعات الصناعية الأخرى، ولا سيما صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات.

بطاقات «پي‌ول»

وبحسب هذا التقرير، تم الكشف عن منظومة الإصدار الفوري لبطاقات السياحة بالريال والعملات الأجنبية التابعة لبنك رفاه للعمال، تحت اسم «پي‌ول»، بحضور وزير التعاون والعمل والرفاه الاجتماعي، ووزير السياحة والتراث الثقافي والصناعات اليدوية، والمدير التنفيذي لبنك رفاه للعمال. وتتيح هذه المنظومة إصدار بطاقة سياحية افتراضية بشكل فوري وعبر الإنترنت بالكامل، ويمكن للمستخدمين، من دون الحاجة إلى مراجعة حضورية، استخدامها لإجراء المدفوعات الإلكترونية بالريال والعملات الأجنبية، وإجراء عمليات الشراء عبر الإنترنت والاستفادة من الخدمات والمنصات العالمية.

وتتم عملية الحصول على البطاقة عبر الإنترنت ومن خلال ثلاث مراحل، تشمل التسجيل باستخدام رقم الهاتف المحمول، وشحن المحفظة عبر بوابة مصرفية، وإصدار البطاقة بشكل فوري، حيث يتم تزويد المستخدم مباشرة ببيانات البطاقة، بما في ذلك الرقم وتاريخ انتهاء الصلاحية ورمز الأمان CVV2. وتُعد هذه الخدمة أول تجربة لإطلاق منظومة الإصدار الفوري لبطاقات السياحة بالتقسيط بالريال والعملات الأجنبية في البلاد، وقد صُممت بهدف جعل وصول المستخدمين إلى أدوات الدفع الدولية أكثر سهولة وسرعة.

ومن بين الميزات الأخرى لمنظومة «پي‌ول» محفظة متعددة الأصول، تتيح للمستخدمين الاحتفاظ بأرصدتهم بالتومان والدولار والذهب الرقمي، وتحويل أصولهم عند الحاجة وبالسعر الفوري إلى العملة المطلوبة لشحن البطاقة. كما تشمل المنصة إمكانية شراء الذهب الرقمي عبر الإنترنت، وإدارة الثروات، وتحويل العملات عبر البوابة بالريال، وإجراء تحويلات فورية بين الأصول المختلفة. ويمكن للمستخدمين أيضاً إدارة خدمات وإمكانات المنظومة والحصول على إرشادات بشأن كيفية استخدامها من خلال المساعد الذكي الداخلي.

إجراءات حكومية لحماية واردات السلع الأساسية والمواد الأولية؛

إيران تصمّم آلية للتجارة بـ«الريال» مع دول الجوار

الوفاق/ قال نائب رئيس منظمة تنمية التجارة لشؤون الخدمات التجارية، في إشارة إلى خطط البلاد لتطوير التجارة مع الدول المجاورة، إنه تم تقديم مقترحات لإنشاء آلية للتجارة بالريال بهدف تسهيل المبادلات التجارية مع دول مثل العراق وأفغانستان، ويجري بحث هذا الموضوع بالتعاون مع النظام المصرفي وشركات الصرافة.

وقال محمد صادق قنادزاده، يوم الأربعاء: إن جزءاً كبيراً من صادرات إيران يتم إلى دول مثل العراق وأفغانستان، وفي بعض الحالات يقوم تجار هذه الدول بتوفير الريال لشراء السلع من إيران. ومن هذا المنطلق، اقترحنا وضع إجراءات محددة لهذا النوع من المبادلات مع الدول المجاورة. وأضاف: رغم أنه يجب في نهاية المطاف توفير العملة الأجنبية في عمليات التصدير، فإننا نعمل، من أجل حل المشكلات القائمة وتسهيل التجارة مع الدول المجاورة، على تصميم آليات بالتعاون مع النظام المصرفي وشركات الصرافة، كما تم تقديم المقترحات اللازمة إلى البنك المركزي. وحتى الآن، لم يتم تطبيق الإجراء النهائي في البنك المركزي، ومايزال الموضوع قيد الدراسة.

تصميم برامج لتطوير التجارة مع الدول المجاورة

وأشار قنادزاده إلى خطة الحكومة لتطوير التجارة مع الدول المجاورة والدول المتوافقة، مؤكداً أنه تم تصميم برامج لمختلف الدول، بما يتناسب مع ظروف وقدرات كل دولة، في مجالات التجارة والنقل والأنظمة المالية والمصرفية وطرق الدفع وأساليب التجارة البديلة.

وتابع: تتم متابعة هذه البرامج بشكل منفصل لكل دولة ومن خلال فرق العمل واللجان واللجان المشتركة وتبادل الوفود التجارية، بهدف إزالة القضايا والعوائق القائمة أمام تطوير العلاقات التجارية.

وأشار نائب رئيس منظمة تنمية التجارة لشؤون الخدمات التجارية إلى المشاورات التي أجريت مع باكستان، وقال: لقد تابعنا هذه العملية مؤخراً مع باكستان، وفي المرحلة المقبلة ستُجرى المفاوضات والإجراءات اللازمة بشأن العراق وتركيا وأفغانستان وسائر الدول المستهدفة.

تقييم وضع التجارة الخارجية بعد العدوان الأخير

وفي تقييمه لوضع التجارة الخارجية الإيرانية بعد العدوان الأخير، قال قنادزاده: من الطبيعي أن تشهد تجارة البلاد تراجعاً بعد الحرب، وكان هذا الانخفاض إلى حد كبير أمراً لا مفر منه بسبب ارتفاع المخاطر في البيئة الدولية، ولا سيما في قطاعي النقل والخدمات اللوجستية البحرية. وأضاف: إن جزءاً كبيراً من تجارة البلاد يتم عبر البحر، ونظراً إلى التوترات التي نشأت وانخفاض حركة أسطول النقل، تأثر جزء من تجارة البلاد.

وتابع قنادزاده: اتخذت الحكومة، لإدارة هذه الظروف، ولا سيما في مجال الواردات، إجراءات تتعلق بإعطاء الأولوية للسلع الأساسية والضرورية والمواد الأولية اللازمة للإنتاج، بحيث يتركز انخفاض التجارة بدرجة أكبر على مجموعات السلع التي لا تلحق أضراراً جسيمة باقتصاد البلاد.

رئيس لجنة الجمارك في غرفة التجارة:

العقوبات والحصار الاقتصادي لن يوقف تجارة إيران

الوفاق/ أكد رئيس لجنة الجمارك في غرفة التجارة والصناعات والمناجم والزراعة، أن العقوبات والحصار الاقتصادي لا يملك القدرة على إيقاف التجارة الخارجية للبلاد بشكل كامل، وقال: إن إيران، بالنظر إلى موقعها الجغرافي وقدراتها الجيوسياسية وتعدد الدول المجاورة لها، تمتلك مسارات متنوعة لمواصلة مبادلاتها التجارية.

وبشأن الادعاء الأميركي بفرض حصار اقتصادي على إيران، قال محمدرضا فاروقي: نظراً إلى اتساع مساحة البلاد وموقع إيران الخاص في المنطقة، لا يمكن فرض حصار تجاري كامل على البلاد. من جهة أخرى، تحتاج العديد من الدول المجاورة إلى قدرات إيران في مجالات مختلفة، وهو ما يوفر أرضية لاستمرار العلاقات الاقتصادية والتجارية. وأضاف: إلى جانب القدرات القائمة في مجال التجارة الإقليمية، تجري متابعة برامج لإزالة العقبات الداخلية أمام التجارة، بهدف الحد من المشكلات القائمة أمام نشاط التجار والناشطين الاقتصاديين. وفي إشارة إلى أوضاع التجارة الخارجية للبلاد، قال رئيس لجنة الجمارك في غرفة التجارة: تجري أيضاً متابعة مسارات مختلفة في مجال التجارة الخارجية، والهدف هو ضمان عدم توقف حركة المبادلات التجارية للبلاد حتى في ظل تصاعد الضغوط الناجمة عن العقوبات، مشيراً إلى عضوية إيران في الاتفاقيات التجارية. وأضاف: إن اتفاقيات مثل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومنظمة شنغهاي للتعاون تمثل قدرات مهمة لتطوير العلاقات التجارية للبلاد، ويجري تنفيذ هذه الاتفاقيات ومتابعتها. وأكد فاروقي إن مجمل هذه القدرات يظهر أن التجارة الخارجية الإيرانية لن تتجمد رغم القيود والضغوط الخارجية، ويمكن، من خلال الاستفادة من قدرات الدول المجاورة والاتفاقيات الإقليمية وإصلاح العقبات الداخلية، ضمان استمرار مسار المبادلات التجارية للبلاد، مشيراً إلى أن الاتفاقيات النقدية ومذكرات التفاهم المالية الثنائية والإقليمية مع الدول المجاورة تؤدي دوراً محورياً في تسهيل التجارة الخارجية وتطوير الصادرات غير النفطية للبلاد، من خلال تقليل الاعتماد على العملات الوسيطة وتسهيل تدفق السيولة.

خطوة جديدة لتعزيز التعاون في صناعة السيارات وقطع الغيار؛

إستهداف تجارة بقيمة ١٠ مليارات دولار بين إيران وباكستان

الوفاق/ اعتبر سفير باكستان لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية مركز اختبارات التصادم نموذجاً ناجحاً للقطاع الخاص في إيران، وقال: يمكننا بدء هذا التعاون من خلال إعداد اتفاقية أولية وتوقيعها، ونأمل أن تتطور الظروف في أقرب وقت وفي الاتجاه الذي يتيح لنا توفير المزيد من البنى التحتية اللازمة لتوسيع نطاق هذا التعاون.

وأعرب عمران أحمد صديقي، خلال زيارته لمركز اختبارات السيارات، عن اعتزازه بكون هذا المركز نموذجاً ناجحاً للقطاع الخاص في إيران، وعن سعادته بالفرصة التي أتيحت له لزيارة المركز.

كما بحث السفير الباكستاني، رداً على المقترحات المطروحة بشأن التعاون بين البلدين في مجال السيارات، دراسة ظروف التعاون وإمكاناته، وتنظيم ندوات عبر الإنترنت وجلسات تدريبية عن بُعد لشركات صناعة السيارات وقطع الغيار في السوق الباكستانية، مشيراً إلى أنه في ظل الأوضاع الحالية، يمكننا بدء هذا التعاون من خلال إعداد اتفاقية أولية وتوقيعها، معرباً عن أمله في أن تتطور الظروف في أقرب وقت وفي الاتجاه الذي يتيح للبلدين توفير المزيد من البنى التحتية اللازمة لتوسيع نطاق هذا التعاون.

من جانبه، قال سعيد تاجيك، رئيس مجلس إدارة شركة إيران لفحص الجودة والمعايير، في مستهل هذا الاجتماع، مرحباً بالوفد الباكستاني: إن مركز اختبارات تصادم السيارات هو المركز الوحيد والأكبر من نوعه في إيران، موضحاً: أن هذا المركز أُنشئ باستثمار كامل من القطاع الخاص، وبمساهمة الأغلبية من أسهم شركة إيران لفحص الجودة والمعايير، وذلك بهدف الحد من الخسائر الناجمة عن حوادث المرور، ودخل حيز التشغيل العام الماضي.

وأشار إلى مجالات التعاون مع شركات صناعة السيارات وقطع الغيار الباكستانية في اختبارات التصادم، والتواصل مع هيئة المعايير الباكستانية، باعتبارها فرصة تجارية مشتركة بين البلدين.

من جهته، اعتبر حسام الدين حلاج، نائب رئيس غرفة تجارة طهران للشؤون الدولية وتنمية التجارة، هذا اللقاء بالفرصة مناسبة لبلورة التعاون بين البلدين، معرباً عن أمله في تعزيز التفاعلات بين الشركات الإيرانية والباكستانية، مشيراً إلى فعالية «إيران إكسبو ٢٠٢٦» المقرر تنظيمها في نوفمبر، معلناً استعداد غرفة تجارة طهران لتسهيل مشاركة الوفد التجاري الباكستاني في هذه الفعالية، وإتاحة الفرصة أمامه لزيارة مركز الاختبارات وإجراء تفاعلات تجارية.